

Distr.: General
14 February 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام ٢٠١٤
١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

أولاً - افتتاح الدورة

- ١ - عقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤ للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.
- ٢ - وافتتح الجلسة رئيس مكتب المجلس التنفيذي المنتهية ولايته، نورمانز بينكي (لاتفيا). وأكد على إنجازات المجلس أثناء عام ٢٠١٣، مبرزاً موافقته على الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وعلى الميزانية المتكاملة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومهمة التقييم (انظر القرارات ٤/٢٠١٣ و ٥/٢٠١٣ و ٦/٢٠١٣ الواردة في الوثيقة UNW/2013/11). وعزا هذه الإنجازات إلى التزام أعضاء المجلس والدول الأعضاء المراقبة. وأعرب أيضاً عن تقديره لنواب الرئيس المنتهية ولايتهم الذين عملوا خلال فترة ولايته، وهم جانيت كريم (ملاوي) وجونيتشي سومي (اليابان) وروبرتو دي ليون هويرتا وإليسا دياز غراس (المكسيك) وفنسنت هرليهي (أيرلندا) ولو كيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيلي ملامبو - نغوكا، ولنواب المديرين التنفيذيين على دورهم القيادي والتزامهم بولاية الكيان والأمانة المجلس التنفيذي على دعمها المتواصل. ونوه بمساهمة السيدة ميشيل باشليه وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سابقاً وأعرب عن أفضل أمنياته لها إثر انتخابها رئيسة لشيلي.



٣ - وأشار الرئيس المنتهية ولايته إلى مشاركته في الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تايلند وميانمار باعتبارها إحدى السمات البارزة لفترة ولايته. وأعرب عن تقديره بشكل خاص للفرصة التي أتاحت له ليشهد عمل منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري ويدرك التحديات التي تواجهها الوكالات على أرض الواقع. وأكد أهمية الدور التنسيقي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بعمل منظومة الأمم المتحدة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وفوائد تدعيم أسس الشراكات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وأشار الرئيس المنتهية ولايته إلى أن الزيارة الميدانية قد أتاحت له المجال أيضاً ليختبر بنفسه الصلة المباشرة القائمة بين الجوانب المعيارية والتنفيذية لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعرب عن ثقته بأن يشرف الكيان إشرافاً ناجحاً على تنظيم الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لعام ٢٠١٤ والزيارة الميدانية المشتركة إلى كل من بنما والسلفادور.

٤ - وفي معرض الإشارة إلى مناسبة إعلان التبرعات الناجحة التي نظمت أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣، ذكر أن ١٦ دولة من الدول الأعضاء قد التزمت بتقديم دعم مالي لبرامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واختص بالذكر الدول الأعضاء التي تبرعت بمبلغ ١٠ ملايين دولار فما فوق، وهي: الدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج. ونتيجة لذلك، ازدادت الميزانية الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من ١١٤ مليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٥٢ مليون دولار في عام ٢٠١٣.

٥ - وأكد أن لجميع الدول الأعضاء دوراً تضطلع به في ضمان أن تتبوأ هيئة الأمم المتحدة للمرأة مكانة أفضل تخولها تنفيذ ولايتها وتلبية احتياجاتها المالية. وحث الدول الأعضاء على الحفاظ على هذا الزخم في عام ٢٠١٤ وعلى النظر في زيادة مساهماتها أو الانضمام إلى مجتمع المانحين لإتاحة المجال لتحقيق تحسن مستدام في حياة النساء والفتيات في جميع أرجاء العالم. وبين أن التنفيذ هو السبيل الرئيسي لجعل القرن الحادي والعشرين قرن المرأة والمساواة بين الجنسين.

٦ - وفيما يتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي، اقترح أن ينظر المجلس في تنظيم انتخابات المكتب في بداية كانون الثاني/يناير، أو قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لإتاحة المجال للمكتب الجديد ليشترك مشاركة فعالة في عملية التحضير للدورة الأولى. ورحب

بالمقترح المعروض أمام المجلس فيما يتعلق بتنسيق تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتوحيدها وفقاً للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأكد أهمية الاتساق في دورات تقديم التقارير والمواصلة بينها في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وهو أمر لا يمكن إلا أن يزيد من فعالية المنظومة وكفاءتها وأن يترجم ذلك إلى مزيد من التأثير المجدي على أرض الواقع.

ثانياً – المسائل التنظيمية

٧ - في إطار البند ١ من جدول الأعمال، المسائل التنظيمية، انتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب لعام ٢٠١٤. وانتخب غونزالو كنوكي (أوروغواي) الذي يمثل دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لشغل منصب رئيس المكتب لعام ٢٠١٤. وانتخب نواب الرئيس من المجموعات الإقليمية التالية: السيدة قادرة أحمد حسن (جيبوتي) (مرشحة رسمية للانتخابات الرسمية التي ستجرى أثناء انعقاد الدورة السنوية للمجلس)، والتي تمثل الدول الأفريقية؛ وهيلين بيك (جزر سليمان)، التي تمثل دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وداريا فولوسويك (بولندا)، التي تمثل دول أوروبا الشرقية؛ وإيمي حداد (أستراليا)، التي تمثل دول أوروبا الغربية ودولاً أخرى.

٨ - وعملت نائبة الرئيس المنتخبة حديثاً من جزر سليمان بصفتها رئيسة للدورة في غياب الرئيس المنتخب حديثاً لعام ٢٠١٤. وأعربت عن امتنانها للرئيس المنتهية ولايته على بدء عملية الانتقال السلسة وأقرت بمساهمته في عمل المجلس التنفيذي أثناء العام الماضي. وأثنت على التزامه القوي، الذي تجلّى في حفاظه على قيادته للمجلس بعد تعيينه سفيراً لاتفيا إلى اليابان في الربع الثاني من عام ٢٠١٣، وفي عودته إلى نيويورك ليرأس الدورة العادية الأولى وكذلك الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الأمر الذي دل على تفانيه الشديد للمجلس وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٩ - وأعربت الرئيسة عن امتنانها لدول آسيا والمحيط الهادئ لترشيحها لدور نائبة رئيس المجلس التنفيذي وهنأت الرئيس ونواب الرئيس على انتخابهم. ورحبت بتعيين السيدة ملامبو - نغوكا رئيسة للكيان.

١٠ - وأعربت وكيلا الأمين العام/المديرة التنفيذية، في بيانها الاستهلالي، عن امتنانها لأعضاء المكتب المنتهية ولايتهم ورحبت بالأعضاء المنتخبين حديثاً. وتطرقت للمعالم الكبرى التي ميزت العام الماضي وبسطت رؤيتها لتعزيز الشراكات وأعربت عن تطلعها للمناسبات والأولويات الرئيسية لعام ٢٠١٤.

١١ - وأشارت رئيسة الكيان إلى المبادرات والنتائج المتعددة الهامة التي أُنجزت عام ٢٠١٣ وكانت تصب في صالح النساء والفتيات في جميع أرجاء العالم، بما فيها التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه أثناء انعقاد الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات وورقة الموقف التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني www.unwomen.org). وفي هذا الصدد، حظيت الحملة المناهضة بتضمين الخطة هدفا قائما بذاته لتحقيق المساواة بين الجنسين بتأييد واسع ومنتام. وقد وضع قرار مجلس الأمن ٢١٢٢ (٢٠١٣)، الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قيادة المرأة في صلب كل ما يبذل من جهود لتسوية التفاعلات وتعزيز السلام وذلك لأول مرة على الإطلاق.

١٢ - وأعربت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن تطلعها لعام ٢٠١٤، وقالت إن الدور القيادي للمرأة القيادية ومشاركتها السياسية ستبقيان إحدى الأولويات القصوى. وذكرت أن الكيان سيواصل تعزيز جهود الدعوة وإقامة الشراكات والتحالفات الاستراتيجية ومواجهة التحديات المتعددة التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة على المستويين الوطني والمحلي.

١٣ - وأضافت قائلة إن استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ سنة، والعد التنازلي نحو عام ٢٠١٥ لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ستكون من بين الأولويات الكبرى في عام ٢٠١٤. والهدف من استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين هو تعزيز جهود التوعية التي ستبذل بعد عام ٢٠١٥ لوضع هدف مستقل بذاته يتمثل في المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة وتمكينها وإدماج المنظور الجنساني في جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى ومؤشراتها.

١٤ - وقد حثت الحكومات على التعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين وإجراء مشاورات وطنية جامعة وشاملة، بمشاركة كل الوزارات الحكومية المعنية بالإضافة إلى المجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى. ودعت الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في الأعمال التحضيرية للذكرى العشرين للمؤتمر، لضمان أن تتكامل العملية بنتائج تعود بالنفع على النساء والفتيات.

١٥ - وفيما يتعلق بالموارد المالية، أكدت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن الهيئة ما زالت تسعى جاهدة للحصول على التمويل الكافي. وفي نداء مباشر وجهته إلى الدول الأعضاء، أكدت أنه لا بد من زيادة كبيرة في الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والميزانيتين

اللتين اعتمدهما الدول الأعضاء لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والتي تبلغ ٦٩٠ مليون دولار. ومن الضروري زيادة الموارد الأساسية المتمثلة في المبلغ ٣٤٠ مليون دولار والموارد غير الأساسية المتمثلة في المبلغ ٣٥٠ مليون دولار أثناء فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وقد طلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم الدعم في هذا الصدد.

١٦ - أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال المشروح وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤ وتقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ (UNW/2013/10).

١٧ - وأقر المجلس التنفيذي أيضا جدول الأعمال المؤقت المقترح وخطة العمل المؤقتة المقترحة للدورة السنوية لعام ٢٠١٤، المقرر عقدها في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر المرفق الأول)، واعتمد مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٤.

ثالثاً - التقييم

١٨ - قدم مدير مكتب التقييم التقييم المواضيعي لمساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز دور المرأة القيادي ومشاركتها في إحلال السلام والأمن وفي الاستجابة الإنسانية. وأكد أن مهمة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحقق ثلاثة أغراض رئيسية ومتساوية في الأهمية: فهي وسيلة لتأكيد المساءلة تجاه الجهات صاحبة المصلحة؛ وتوفر الدليل المقنع والموثوق لصنع القرار من أجل تحسين النتائج؛ وتساهم بدروس مستفادة هامة بشأن العمل المعياري والتنفيذي والتنسيقي في القاعدة المعرفية الحالية.

١٩ - ولهذا فالتقييمات المواضيعية المؤسسية جزء لا يتجزأ من وظيفة التقييم، حيث تتناول المجالات المواضيعية للخطة الاستراتيجية للهيئة، وتوفر الأدلة اللازمة لعمليات المساءلة واتخاذ القرار واستخلاص الدروس بشأن استراتيجيات الهيئة ومجالات عملها. والهدف منها هو تقديم الأدلة التقييمية لأعضاء المجلس التنفيذي والإدارة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وموظفيها وشركائها.

٢٠ - وكان هذا التقييم هو التقييم المؤسسي الثاني الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وانتقي موضوع السلام والأمن ليكون جزءاً من خطة التقييم المؤسسي التي أقرها المدير التنفيذي. وقد نفذ في الفترة الواقعة بين عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ومنذ أن بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملها في عام ٢٠١١، تقرر أن يدرج العمل الذي اضطلعت به الكيانات الأربعة التي سبقتها في نطاق التقييم، حيث مكّن ذلك من استخلاص العبر وتحديد الممارسات الجيدة التي يمكن أن تسترشد بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملها مستقبلاً. وعلى الصعيد القطري خاصة، لم تنزل التغييرات التنظيمية الرامية إلى دعم الهيئة الجديدة

جارية أثناء عملية التقييم، ولم تكن مكاتب قطرية عديدة قد أدمجت إدماجاً تاماً بعد خلال فترة العمل الميداني للتقييم.

٢١ - ومع أن نطاق التقييم الأولي تضمن العمل الإنساني، فقد تبين في المرحلة الاستهلاكية أنه لم تكن تتوفر معلومات كافية للتقييم بالنظر إلى أنه لم يكن لدى الكيانات السابقة ولاية في مجال العمل المذكور. ومن هذا المنطلق، كان هدف التقييم هو تقديم توصيات تطلعية وقابلة للتنفيذ توجه عمل الهيئة في المجال الإنساني بناء على العمل السابق الذي اضطلعت به هي نفسها والكيانات التي سبقتها. وكان الغرض من التقييم هو توفير إطار من المعلومات للاسترشاد بها في قرارات الإدارة وفي استراتيجيات التخطيط والبرمجة بهدف الاستفادة القصوى من المزايا النسبية للهيئة. وقد تبين من نتائج التقييم الذي أجري فيما يتعلق بالقدرات التنفيذية، أن موظفي الهيئة يمتلكون كفاءات ومهارات تقنية عالية ويقومون بعملهم بدرجة كبيرة من الحماس، رغم أن ذلك كان يختلف من مكتب لآخر. ووجد التقييم أيضاً أن الهيئة تعتبر بمثابة جهة معرفية رائدة في قضايا المرأة والسلام والأمن، ولا سيما على الصعيد العالمي. والثغرات الموجودة في الاتصالات بين مختلف أقسام الهيئة والنظم الضعيفة لإدارة المعارف تضعف قدرة المنظمة باعتبارها جهة رائدة في مجال المعارف تتبع نموذجاً غير مركزي. أما الموارد المتاحة حالياً (البشرية والمالية معاً) فهي غير كافية لزيادة المساهمة المتوقعة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا المجال من مجالات العمل.

٢٢ - وكان من ضمن التوصيات التي أسفر عنها التقييم أن تتخذ الهيئة الإجراءات التالية: تحسين قدرة الموظفين من خلال التدريب والتعلم أثناء العمل، وبالجمع بين الخبرات المواضيعية ومهارات الدعوة؛ والقيام على المستوى القطري بإجراء مزيد من التقييمات المنهجية للمخاطر واتخاذ المزيد من الأدوات لرصد المخاطر وإدارتها؛ والاستثمار في الرصد الاستراتيجي وإنتاج المعارف وإدارتها لإتاحة المجال لتقديم التعقيبات وإصدار وثائق عن الدروس المستفادة؛ والاستثمار في قدرات الهيئة، ولا سيما في الموارد المالية والبشرية، في قضايا المرأة والسلام والأمن.

٢٣ - ورحبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في استجابتها الإدارية للتقييم المواضيعي الذي قدمه الأمين العام المساعد/نائب المدير التنفيذي للسياسات والبرامج، بنتائج التقييم المتعلقة بالقيادة الفنية والمعرفية للهيئة وبدورها الإشرافي في قضايا المرأة والسلام والأمن. وقد اعتبرت التوصيات مجدية في دعم مكاتب الهيئة القطرية والإقليمية، ودعم العمل الذي تضطلع به شعبة السياسات التابعة لها من أجل تحقيق زيادة ملموسة في الدعم الذي تقدمه الهيئة لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في النهوض بحماية النساء في حالات النزاع المسلح

ومشاركتهم في تسوية النزاع والانتعاش. وقد أبلغ المجلس التنفيذي أن الهيئة تقوم بإدماج توصيات التقييم في الجهود الرامية إلى تعزيز عملها في قضايا المرأة والسلام والأمن، وفقاً للأولوية المبينة في هذا المجال في خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٤ - ورداً على البيان الاستهلاكي الذي أدلى به رئيس الهيئة وعلى العرض المتعلق بالتقييم المواضيعي، أعرب عدد من المتكلمين عن تقديرهم لعمل الرئيس المنتهية ولايته وتقديمها بتهنئة رئيس المجلس التنفيذي المنتخب حديثاً. وأثنوا أيضاً على وكيل الأمين العام/المدير التنفيذي للهيئة وموظفيها على ما حققوه من إنجازات حتى الآن، ولا سيما في حالات النزاع وفترات ما بعد النزاع.

٢٥ - وأقرت الدول الأعضاء بالدور الحيوي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها الجهة الفاعلة الرئيسية في قضايا المرأة والسلام والأمن داخل منظومة الأمم المتحدة وبقدرتها على إشراك أصحاب المصلحة الرفيعة المستوى في النهوض بهذا القطاع وعلى التأثير فيهم. ولاحظ أحد المتكلمين حدوث تحسن كبير في التنسيق المشترك بين الوكالات في مجال العمل المعني بالسلام والأمن منذ إنشاء الهيئة.

٢٦ - ورحبت الوفود بالتقييم المواضيعي وزيادة تركيز اهتمام الهيئة على العمل الإنساني. وفي حين أقرت الوفود بجهود الهيئة في العمل الإنساني باعتباره مجالاً جديداً ومتنامياً من مجالات عملها، فقد سلطت الضوء على ضرورة تعزيز الدور القيادي للمرأة في قضايا السلام والأمن. وأكد البعض على أهمية وجود نهج أكثر مرونة وقدرة على التكيف لمعالجة الحالات غير المتوقعة مثل الحالات التي تحدث في سياق الأوضاع الإنسانية والتي قد يتعذر فيها تنفيذ أنواع البرامج العادية. وحث المتكلمون الهيئة على الاستفادة الكاملة من الثراء المعرفي لصناديقها وبرامجها ووكالاتها في مجالي التشغيل والبرمجة في سياق العمل الإنساني. ودعت بعض الوفود إلى وضع برامج مشتركة في هذا المجال.

٢٧ - وقدم بعض الدول الأعضاء عدداً من المقترحات المتعلقة بإجراء التقييمات في المستقبل، بما في ذلك تقييم إسهام الهيئة في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة أو تقييم أداء جميع المكاتب القطرية للهيئة العاملة في دول هشة أو دول تشهد نزاعات أو تمر بفترات ما بعد النزاعات.

٢٨ - وأكد بعض الوفود أنه على الرغم من كثرة الالتزامات الدولية، لا يزال عدد النساء والخبراء في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المشاركين في عمليات بناء السلام الرسمية منخفضاً.

٢٩ - وحث أحد المتكلمين الأمين العام على إيلاء اهتمام خاص لتعيين النساء في المناصب العليا لصنع القرار، مثل رؤساء بعثات حفظ السلام وبناء السلام. وشدد بعض المتكلمين على الحاجة إلى زيادة التركيز على التكنولوجيا والتعليم.

٣٠ - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، تعهد عدد من الوفود بمواصلة زيادة مساهماتها المالية المقدمة للهيئة، بما في ذلك إستونيا وتركيا وسويسرا والمملكة المتحدة. وأعلنت اليابان أنها بعد موافقة مجلس الوزراء مؤخراً ستصبح للمرة الأولى في عام ٢٠١٤ من ضمن المانحين الذين تفوق مساهمتهم المقدمة للهيئة مبلغ ١٠ ملايين دولار. وذكرت جمهورية كوريا المساهمة التي قدمتها مؤخراً إلى أحد برامج الهيئة، وأعلنت نيوزيلندا انتقالها من التمويل الأساسي السنوي إلى التمويل الأساسي المتعدد السنوات للهيئة. ووجهت الوفود دعوة إلى الوفود الأخرى من أجل النظر في إمكانية زيادة التزاماتها من الموارد بصورة كبيرة، مع التأكيد على أن زيادة التمويل في هذا الصدد من شأنها أن تعزز قدرة الهيئة على إنجاز أولوياتها الاستراتيجية الطويلة الأجل وبناء القدرات وتقديم التقارير. شددت الوفود أيضاً على ضرورة أن تتوخى الهيئة الإبداع في سعيها لإيجاد سبل جديدة لجمع الأموال وتوسيع قاعدة تمويلها.

٣١ - ورحب عدة متكلمين بالدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم إدماج المنظورات الجنسانية في وضع إطار التنمية بعد عام ٢٠١٥ والدعوة إلى تخصيص هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الأهداف الأخرى. وأشار بعض الوفود إلى العمليات الحكومية الدولية المقبلة، مثل مفاوضات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاماً، باعتبارها فرصاً لتعزيز جدول الأعمال المتعلق بحقوق المرأة وتعميم مراعاته. وجرى التأكيد على أهمية دور الهيئة باعتباره عنصراً أساسياً في تأمين ما يحرز من تقدم في الدورات المقبلة للجنة وضع المرأة ولجنة السكان والتنمية واستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المقرر أن يجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

رابعاً - جلسات الإحاطة غير الرسمية

ألف - الاستجابة التنفيذية على الصعيد القطري

٣٢ - رفعت جلسة الإحاطة عقب نقطة نظام أثارها أحد الوفود. وأعلن أمين المجلس التنفيذي أن موعد انعقاد جلسة الإحاطة سيعاد تحديده في سياق غير رسمي.

باء - استراتيجية الاستجابة الإنسانية

٣٣ - عرض مدير شعبة البرامج مشروع استراتيجية الاستجابة الإنسانية. وشدد العرض على أهمية بناء الشراكات مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والاجتمع المدني وشركاء منظومة الأمم المتحدة والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى من أجل ضمان المساءلة وتعزيز التنسيق والاتساق في معالجة احتياجات النساء والفتيات في مجال العمل الإنساني. ويتضمن ذلك العمل الإنساني التأهب للكوارث والحد من أخطارها والاستجابة في مجال المساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر. وجرى حث الدول الأعضاء على إبداء تعليقاتها، التي ستؤخذ في الحسبان في وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية.

٣٤ - وطلب بعض الوفود معلومات عن الطريقة التي ستعكس بها الميزانية المتكاملة الاستجابة الإنسانية وعن الطريقة التي ستقوم من خلالها الهيئة بالتنسيق الفعال بين الاستجابات المراعية للمنظور الجنساني لمنظومة الأمم المتحدة في الحالات الإنسانية. وجرى حث الهيئة على إيلاء مزيد من الاهتمام للكوارث التي تخلف آثارا لا مردّ لها من قبيل ارتفاع منسوب مياه البحار وتحمض المحيطات.

جيم - المناقشة المتعلقة بمواءمة دورات تقديم التقارير

٣٥ - التمسست هيئة الأمم المتحدة للمرأة توجيهات من المجلس التنفيذي بشأن إمكانية تقديم تقرير موحد يُدمج فيه كل من التقرير المتعلق بالأنشطة التنفيذية والتقرير السنوي المتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية، في دورتها السنوية المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأعرب جميع المتكلمين عن تأييدهم لمواءمة تقديم التقارير واتفقوا بشكل عام على المزايا التي يوفرها تقديم تقرير موحد. وأوصى أحد الوفود بأن يوافق المجلس التنفيذي على قرار رسمي يصدر بشأن هذه المسألة. ووافقت الأمانة على هذه العملية ويرد القرار ذو الصلة في المرفق الثاني لهذا التقرير.

خامسا - مسائل أخرى

٣٦ - قدم نائب رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عرضا رسميا إلى المجلس التنفيذي للمرة الأولى وأعلن أسماء ممثلي موظفي الهيئة الأربعة المنتخبين حديثا. ووجه نائب الرئيسة الشكر إلى رئيسة الهيئة لما أبدته من تأييد لتمثيل الموظفين وللحوار بين الموظفين

والإدارة، ووجه الشكر أيضاً إلى رئيس وأعضاء المجلس لإضافتهم الطابع المؤسسي على هذا الحوار وأعرب عن ثقته في أن يكون ذلك بداية شراكة فعالة ومنتجة.

٣٧ - وعقب البيانين الختاميين اللذين أدلت بهما الرئيسة والأمين العام المساعد/نائبة المدير التنفيذي (لشؤون الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية)، نيابة عن رئيسة الهيئة، اختتمت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل المؤقتة المقترحة للدورة السنوية،
المقرر عقدها في الفترة ١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤

جدول الأعمال المؤقت

- ١ - المسائل التنظيمية
- ٢ - الخطة الاستراتيجية
- ٣ - التقييم
- ٤ - مناسبة إعلان التبرعات
- ٥ - المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات
- ٦ - الزيارة الميدانية
- ٧ - مسائل أخرى

خطة العمل المؤقتة

التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الثلاثاء ١٧ حزيران/يونيه	١١:٣٠-١٠:٠٠	١	افتتاح الدورة
			<ul style="list-style-type: none"> • كلمتا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية
			<ul style="list-style-type: none"> • انتخاب نائب الرئيسة (الدول الأفريقية)
			<ul style="list-style-type: none"> • إقرار جدول الأعمال وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠١٤
			<ul style="list-style-type: none"> • اعتماد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤
			(UNW/2014/1)

التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
	١١:٣٠-١٣:٠٠	٢	الخطة الاستراتيجية
			<ul style="list-style-type: none"> • تقرير وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بشأن التقدم المحرز في عام ٢٠١٣ في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠١١-٢٠١٣
	١٥:٠٠-١٨:٠٠		الخطة الاستراتيجية (تابع)
			عرض غير رسمي لمشاريع القرارات
الأربعاء ١٨ حزيران/يونيه	١١:٣٠-١٠:٠٠	٣	التقييم
			<ul style="list-style-type: none"> • التقرير المتعلق بوظيفة التقييم • خطة التقييم المؤسسي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ • التقييم المشترك بشأن البرامج المشتركة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة • رد الإدارة الموحد على التقييم المشترك
	١١:٣٠-١٣:٠٠	٤	مناسبة إعلان التبرعات
	١٣:٢٠-١٤:٣٠		مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع القرارات
	١٥:٠٠-١٦:٠٠		جلسة إحاطة خاصة عن الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد القطري
	١٦:٠٠-١٨:٠٠		مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع القرارات
الخميس ١٩ حزيران/يونيه	١١:٠٠-١٠:٠٠	٥	المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات
			<ul style="list-style-type: none"> • التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ • تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
	١١:٠٠-١٣:٠٠	٦	زيارة ميدانية مشتركة
			<ul style="list-style-type: none"> التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، إلى بنما والسلفادور في الفترة من ٢٣ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤
		٧	مسائل أخرى
			اعتماد مشاريع القرارات
		١	مسائل تنظيمية
			<ul style="list-style-type: none"> إقرار جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤
			اختتام الدورة
			<ul style="list-style-type: none"> كلمتا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

المرفق الثاني

قرار اتخذ في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤

١/٢٠١٤

مواصلة دورات تقديم التقارير

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ و ٢٢٦/٦٧ وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣، يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تدمج كلا من التقرير المتعلق بالأنشطة التنفيذية والتقرير المتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية في تقرير واحد يقدم في دورتها السنوية، ابتداء من عام ٢٠١٤.

٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤